اقتصاد

8 فائزين بجائزة الشيخ تميم

الدوحة ـ **العربي الجديد**

كرّم أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني والنائب الأول لرئيس كوستاريكا ستيفان برونر نييبيج في سان خوسيه، أمس الأربعاء، الفائزين بالنسخة الثامنة من جائزة «الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد»، التي تنظم بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وفاز بجوائز الدورة الثامنة، وفقاً لما أوردته وكالة الأنباء القطرية (قنا)، كل من منى بوشاهين بجائزة إنجاز العمر، وهي جائزة الإنجاز المتميز في مكافحة الفساد، وروبرت كليتغارد وألبرتو فانوشي بجائزة البحث والمواد التعليمية الأكاديمية لمكافحة الفساد. كما فاز رودريغو أرياس غريبو، وإلياس بانتيكاس بجائزة حماية الرياضة من الفساد، وخديجة شريف بجائزة الابتكار أو الصحافة الاستقصائية لمكافحة الفساد، وغايو جيمس مبويا ومنظمة ميخور ميكسيكو بجائزة إبداع الشباب وتفاعلهم لمكافحة الفساد. وكان أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ورئيس كوستاريكا رودريغو تشافيز روبلز قد أزاحا، أمس، الستار عن النسخة الثامنة من النصب التذكاري للجائزة التي تنظم بالتعاون مع الأمم المتحدة، وذلك في حديقة لاسبانا بالعاصمة سان خوسيه. كما شهد أمير قطر ونائب رئيس كوستاريكا ستيفان برونر نييبيج، حفل تكريم الفائزين، وفيلماً وثائقياً عن تاريخ الجائزة، وآخر عن المتنافسين والفائزين بها وما حققوه من إنجازات في مجالات اختصاصاتهم، بالإضافة إلى عرض عدد من الفيديوهات الخاصة بجهود تنمية الشفافية وتعزيزها ومكافحة الفساد.

وقد ألقى النائب الأول لرئيس كوستاريكا كلمة خلال الاحتفال أشاد فيها بـ«جهود دولة قطر ودورها الريادي في تعزيز النزاهة والشفافية محلياً وإقليمياً ودولياً»، موضحاً أنّ استضافة بلاده حفل تكريم الفائزين بالجائزة جاء بدعم من منظمة الأمم المتحدة، ومركز سيادة القانون ومكافحة الفساد، وفي إطار التزامات كوستاريكا الدولية بمكافحة الفساد، كما نصت عليها اتفاقيات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأميركية، بالإضافة إلى الأهداف المدرجة في أجندة التنمية المستدامة 2030. من جانبه، قال المحامي الخاص للأمم المتحدة لمكافحة الفساد علي بن فطيس المري في الحفل ذاته، إنّ «جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد، تمثل منصة عالمية لتكريم الجهود المتميزة لإبراز النماذج الناجحة التي تحدث تغييراً إيجابياً في مجتمعاتها»، موضحاً أنّ اختيار كوستاريكا لاستضافة النسخة الثامنة من حفل تكريم الفائزين بالجائزة «يعكس تقديراً دولياً لجهودها الرائدة في تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، ودورها الملهم في هذا المجال».

وكانت جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد قد أطلقت عام 2016، وكانت احتفاليتها الأولى في فيينا. ووصل عدد الفائزين بالجائزة خلال السنوات السابقة إلى 51 فائزاً، إذ حصل على هذه الجائزة سبعة فائزين عام 2016، وستة فائزين عام 2017، وثمانية فائزين عام 2018، فيما بلغ عدد الفائزين سبعة لكل عام من الأعوام 2019 و2020 و2022، وفي عام 2023 بلغ عدد الفائزين بالجائزة تسعة فائزين.

ضرائب سياحية في كرواتيا

من المقرر أن تصبح كرواتيا أحدث دولة أوروبية تعالج أزمة أسعار المساكن المرتبطة بالسياحة، بعدما وافق البرلمان على مجموعة من مشاريع القوانين الأسبوع الماضي، التي سترفع الضرائب على المنازل المخصصة للإيجار والضريبة الإجمالية على الإيجار السياحي، لكنها لن تؤثر على وحدات الإسكان، حيث يعيش الناس على المدى الطويل، أو حيث يعيش الناس في ممتلكاتهم الخاصة. وقد فرضت مدن مثل مالقة وبرشلونة في إسبانيا وأثينا وبودابست قيودا صارمة على الإيجارات قصيرة الأجل، في محاولة للتخفيف من النقص في المساكن وخفض الأسعار بالنسبة للسكان المحليين. وقد يكون لهذه التحركات في الوجهات السياحية الشهيرة تأثير على منصات مثل Airbnb و Booking.com.

(ولفغانغ كاهلر/ Getty)

لقطات

حل عطل للنظام المصرفي في بنك إيراني

ذكرت وكالة أنباء مهر، أن النظام المصرفي لبنك ملت، أحد البنوك الإيرانية، تعطل منذ صباح امس. وبنك ملت هو أحد اكبر البنوك الخاصة في إيران، والذي تمتلك الحكومة حصة اقلية فيه. وذكر بيان على موقع البنك انه تم إصلاح العطل المؤقت في انظمة عدم الحضور. وفي بيان له، اعتذر بنك ملت للمواطنين، واعلن عن التعطيل المؤقت في انظمة الغائبين. وحسب تقرير العلاقات العامة لبنك ملت، انه بجهود خبراء ومختصي البنك، تم حل الإشكال الفني الذي طرأ على نظامي عدم الحضور والدفع، واستانفت الأنظمة المذكورة تقديم خدماتها للعملاء.

اليابان تسجل عجزاً تجارياً في أكتوبر

سجلت اليابان عجزا تجاريا في أكتوبر/تشرين الأول الماضي للشهر الرابع على التوالي بسبب ضعف الين وارتفاع أسعار الطاقة مما ابقى تكاليف الواردات مرتفعة. وذكرت وزارة المالية اليابانية أمس، ان العجز التجاري، الذي يعادل واردات الدولة مطروحا منها صادراتها، بلغ 461 مليار ين (3 مليارات دولار) في الشهر الماضي. وارتفعت الصادرات بنسبة 3,1% في أكتوبر مقارنة بالعام السابق، مع تسارع وتيرة النمو خلال الأشهر الأخيرة، مع زيادة شحنات المعدات اللازمة لإنتاج أشباه الموصلات. لكن الواردات، التي ارتفعت بنسبة 0,4% مقارنة بالعام السابق، وظلت أكبر من الصادرات.

السعودية تزيد المحتوى المحلي بقطاع الطاقة

قال وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي، فيصل الإبراهيم، خلال منتدى المحتوى المحلي إن المملكة تسعى لزيادة نسبة المحتوى المحلي في الصناعات المختلفة. وتابع أن المملكة تركز على قطاعات السفن والسيارات، وتسعى إلى توطين الصناعات العسكرية لترتفع المساهمة المحلية من 14% إلى 50%. وأشار إلى مبادرة شركة «أرامكو» لزيادة المحتوى المحلي في مجال الطاقة، وتعزيز دور المملكة في المنافسة العالمية، وحتى الآن نجحت المبادرة في زيادة المحتوى المحلي إلى 63% وتسعى إلى الوصول إلى 70% قبل نهاية 2025.

بيتكوين تحلّق فوق 94 ألف دولار للمرة الأولى

ارتفعت عملة بيتكوين إلى مستوى قياسي فوق 94 ألف دولار، بعدما أفادت تقارير بأن شركة التواصل الاجتماعي المملوكة لدونالد ترامب تُجري محادثات لشراء شركة تداول العملات المشفرة «باكت»، مما عزز التوقعات بنظام مؤيد للعملات المشفرة في ظل إدارته القادمة. وتضاعفت قيمة عملة بيتكوين، أكبر وأشهر عملة مشفرة في العالم، بأكثر من الضعف هذا العام، فيما بلغت أعلى مستوى لها عند 94078 دولاراً في ساعات التداول الآسيوية المبكرة الأربعاء.

وقالت صحيفة فايننشال تايمز إن مجموعة ترامب للإعلام والتكنولوجيا، التي تدير شركة Truth Social، تقترب من الاستحواذ على عملة Bakkt بالكامل من خلال الأسهم، وهو ما تدعمه بورصة إنتركونتيننتال، المالكة لبورصة نيويورك.

وقال ستيفان أوليت، الرئيس التنفيذي لشركة فرنت فايننشال للتداول في العملات المشفرة: «إن اهتمام ترامب الواضح بالتقدم بشكل أكبر في مجال العملات المشفرة على المستوى الشخصي، ساهم في التفاؤل بأن العملات المشفرة ستكون على رأس الأولويات عندما يتولى ترامب منصبه».

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن ترامب كان يجتمع بشكل خاص مع الرئيس التنفيذي لبورصة العملات المشفرة، براين أرمسترونغ، وهو ما ساهم في تعزيز المشاعر الإيجابية.

ارتفعت أسعار العملات المشفرة منذ الانتخابات الأميركية التي جرت في الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني، حيث راهن المتداولون على أن الدعم الذي وعد به الرئيس المنتخب ترامب للأصول الرقمية من شأنه أن يؤدي إلى نظام تنظيمي أقل تقييداً.

وقال كينيث ورثينجتون، المحلل في جيه بي مورغان: «نتوقع أن تحظى هذه الخيارات بشعبية كبيرة، وقد تؤثر بدورها بشكل إيجابي على أحجام تداول هذه المنتجات المتداولة في البورصة باعتبارها الأساس».

وأدت الإثارة المتزايدة إلى رفع قيمة سوق العملات المشفرة العالمية إلى أكثر من 3 تريليونات دولار، وهو مستوى قياسي مرتفع، استناداً إلى شركة التحليلات ومجمع البيانات كوين غيكو.

اجتذبت بيتكوين المتداولة في البورصة الأميركية نحو 4,2 مليارات دولار من التدفقات منذ فوز ترامب في الانتخابات، وهو ما يمثل نحو 15% من إجمالي التدفقات منذ إطلاق المنتجات في البورصات الأميركية في يناير/كانون الثاني.

(العربي الجديد، رويترز)

«روتشيلد» يتوسع في الإمارات... مغزى التوقيت والمكان

مصطفى عبد السلام

على مدى سنوات سعى بنك «روتشيلد»، المثير للجدل، للتوسع في الشرق الأوسط خاصة الخليج الثري، لكنه لم ينجح بشكل كبير لأسباب منها ما يتعلق بدوره المشبوه في تمويل تأسيس إسرائيل وحشد أثرياء العالم من الصهاينة لتقديم الدعم المالي لدولة الاحتلال وتنفيذ وعد بلفور، وأسباب تتعلق بعزوف أثرياء العرب عن التعامل معه ومخاوف من ربط ثرواتهم وسمعتهم باسم عائلة روتشيلد التي موّلت العديد من العمليات العسكرية والحروب ضد العرب وقدمت تبرعات ضخمة لنقل المهاجرين اليهود إلى فلسطين. حدث ذلك الإخفاق من قبل البنك المملوك لعائلة روتشيلد على عكس مصارف عالمية نجحت في الشرق الأوسط عبر تأسيس بنوك وفروع ومكاتب تمثيل وصناديق استثمار وشركات إدارة أموال. كما جذبت إليها أموال كبار المستثمرين العرب بل ومدخرات صغار المودعين، ودخلت في شراكة مع دول ورجال أعمال عرب.

وخلال تلك السنوات أسفرت محاولات «بنك روتشيلد» عن اقتناص عدد محدود من الفرص داخل المنطقة حيث أسس عدة مكاتب تمثيل صغيرة لا يتجاوز عددها الستة موزعة على الخليج وتركيا. لكن أهم خطوة أقدم عليها البنك هي توسعه في الإمارات عبر افتتاحه يوم الثلاثاء مكتباً رئيسيا في إمارة دبي لإدارة ثروات وأموال كبار رجال الأعمال في المنطقة.

اعلان بنك «روتشيلد» عن افتتاح مقر في دبي والتوسع داخل الإمارات هذه الأيام يطرح عشرات من علامات الاستفهام نظرا لطبيعة البنك المملوك للعائلة اليهودية التي لها تاريخ طويل في دعم ومساندة إسرائيل حتى قبل تأسيسها.

أبرز الأسئلة، يتعلق بمغزى توقيت افتتاح مكتب دبي وسر التوسع في الإمارات، ولماذا اختيار دبي، التي تصنف على أنها أكثر مدن العالم غسلاً للأموال القذرة، وهل هناك ارتباط بين الخطوة والجهود التي يقوم بها داعمو دولة الاحتلال لجمع مزيد من الأموال لتمويل حرب الإبادة، خاصة وأن إسرائيل تعاني عجزا ضخما في الموازنة والإيرادات مع ضخامة كلفة الحرب على غزة ولبنان، أم أن البنك سيمارس دوره الاستثماري فقط من حيث إدارة ثروات أثرياء الخليج، وربما يلعب دور الممر أو كوبري لخروج الثروات من المنطقة نحو البنوك السويسرية والبريطانية والغربية بشكل عام؟ وهل هناك ضمانات بأن يقتصر دور مكتب دبي على العمل الاستثماري وتقديم الاستشارات المالية شأن كل البنوك العالمية في المنطقة، أم أن روتشيلد الإمارات سيلعب دورا خلفيا في تقديم الدعم لإسرائيل في حربها الإجرامية وجمع المساعدات المالية سواء من أثرياء داعمين لإسرائيل أو جمعيات خيرية يتولى إدارة أموالها؟

مال وناس

قنبلة بطالة تهدّد 500 ألف لبناني بسبب الحرب

بات اللبنانيون أمام كوارث اقتصادية واجتماعية بسبب الحرب الإسرائيلية على لبنان، أبرزها البطالة، حيث كشف مراقبون عن إضافة 500 ألف مواطن لسوف العاطلين عن العمل، في حال استمرار الحرب

بيروت ـ **اندريا الشوفي**

مع تواصل العدوان الإسرائيلي على لبنان تزداد الخسائر الاقتصادية في مختلف المجالات، وما يفاقم الأوضاع عدم وجود خطط حكومية واضحة وغياب الإحصائيات الدقيقة. وفي الوقت الذي حذر فيه مراقبون من تفاقم البطالة وإضافة نصف مليون عاطل عن العمل، في حال استمرار الحرب لوقت أطول، أكد البنك الدولي في تقرير حديث أن الصراع أثر في الشعب اللبناني، حيث تشير التقديرات إلى فقدان نحو 166 ألف فرد وظائفهم بسبب الحرب، وهو ما يعادل انخفاضاً في المداخيل قدّرته المؤسسة الدولية بـ168 مليون دولار.

وصرّح الباحث في «الدولية للمعلومات»، محمد شمس الدين، في حديث خاص لـ«العربي الجديد»، أن المشكلة الأساسية في لبنان تعود إلى ما قبل الحرب، حيث يفتقر البلد إلى بيانات دقيقة وصحيحة، وأوضح أن جميع الخطط التي تُوضع، سواء لإنشاء مدارس أو مستشفيات أو طرقات أو حتى توفير القروض السكنية، لا تُبنى على أسس واضحة أو إحصاءات دقيقة.

لا إحصائيات دقيقة

وأشار شمس الدين إلى أن لبنان لا يمتلك حتى اليوم إحصاءً رسمياً لعدد السكان منذ أكثر من 30 عاماً، كما أن عدد اللاجئين السوريين والفلسطينيين غير معروف بدقة، حيث تبقى هذه الأرقام ضمن نطاق التخمين. وأضاف أن الأساس في أي دولة هو وجود إحصاءات دقيقة، وهو ما يفتقر إليه لبنان، لافتاً إلى أنه حتى الناتج المحلي الإجمالي غير معروف بدقة، إذ تشير بعض التقديرات إلى أنه يبلغ 22 مليار دولار، بينما تصل تقديرات أخرى إلى 30 مليار دولار. وأكد أن غياب الأرقام الدقيقة يشكل العقبة الأساسية أمام وضع خطط فعّالة في لبنان.

وعن خسائر الحرب الحالية، أوضح شمس الدين أنه لا يوجد تقدير دقيق لهذه الخسائر، وبينما قدّر البنك الدولي الخسائر حتى أكتوبر/تشرين الأول بـ8,5 مليارات دولار، هناك من يقدّرها بـ 18 مليار دولار وآخرون بـ12 مليار دولار. أما التقديرات التي توصلت إليها «الدولية للمعلومات» حتى 15 نوفمبر/تشرين الثاني، فتشير إلى خسائر تصل إلى 11,2 مليار دولار، مع الإشارة إلى أن الحرب لم تنتهِ بعد، ولم يُجرَ مسح شامل للأضرار، في حين كانت هناك تقديرات رسمية بـ10 مليار دولار.

وحذر شمس الدين من التداعيات الخطيرة لاستمرار الحرب، وأبرزها ارتفاع معدل البطالة. وأوضح أن الحرب أدت حتى الآن إلى فقدان حوالي 250 ألف فرد وظائفهم، نتيجة تدمير المؤسسات، أو إغلاقها، أو نزوحهم إلى مناطق أخرى، ما تركهم دون أي مصدر دخل، مشيراً إلى أنه إذا استمرت الحرب على مدى خمسة أشهر يمكن أن تؤدي إلى وجود 500 ألف عاطل عن العمل يُضافون إلى الـ300 ألف عاطل الموجودين أصلاً، ما ينذر بكارثة اقتصادية واجتماعية قد تتسبب بمشاكل أمنية خطيرة. وأضاف شمس الدين أن تقديرات البنك الدولي للخسائر تستند إلى البيانات التي توفرها الأجهزة الحكومية اللبنانية، مما يبرز أهمية صدور تقرير دولي يحدد حجم الأضرار والخسائر بدقة لدعم موقف لبنان في طلب المساعدات لإعادة الإعمار.

الغارات الإسرائيلية دمّرت 100 ألف وحدة سكنية جزئيا أو كليا (إبراهيم عمرو/فرانس برس)

%6,6

تؤكد تقديرات حديثة للبنك الدولي ان الصراع ادى الى خفض نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في لبنان بنسبة 6,6% على الاقل في عام 2024، مما يفاقم الانكماش الاقتصادي الحاد المستمر منذ خمس سنوات.

وأشار إلى أن المجتمع الدولي والدول المانحة قد لا تثق بالحكومة اللبنانية، متسائلاً عن الجهة التي ستتولى إعادة الإعمار، سواء مجلس الجنوب، أو الهيئة العليا للإغاثة، أو وزارة المهجرين. وأكد أن هذه الجهات قد تكون محل شك. ودعا إلى تأسيس هيئة وطنية لبنانية تعمل بالتعاون مع المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي والدول المانحة. وأكد أن هذه الهيئة يجب أن تتبع مجلس إدارة، يتولى وضع خطط ومعايير واضحة لإعادة الإعمار. وأضاف أن إعادة الإعمار تُعدّ أولوية بعد انتهاء الحرب، حيث ستساهم عودة النازحين إلى قراهم وبيتهم وبين المجتمعات المضيفة.

تقديرات البنك الدولي

في سياق متصل، أشارت التقديرات الواردة في تقرير جديد صدر عن البنك الدولي بقلم «الأثر الأولي للصراع على اقتصاد لبنان وقطاعاته الرئيسية»، إلى أن «تكلفة الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية بلغت نحو 8,5 مليارات دولار، وخلص التقييم الأولي للأضرار والخسائر في لبنان إلى أن الأضرار المادية وحدها بلغت 3,4 مليارات دولار، والخسائر الاقتصادية بلغت 5,1 مليارات دولار.

وعلى صعيد النمو الاقتصادي، تشير التقديرات إلى أن الصراع أدى إلى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان بنسبة 6,6% على الأقل في عام 2024، مما يفاقم الانكماش الاقتصادي الحاد المستمر على مدى خمس سنوات، والذي تجاوز 34% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتناول التقرير أيضاً أن الصراع أثر بالشعب في لبنان، حيث تشير التقديرات إلى وجود أكثر من 875 ألف نازح داخلياً، مع تعرّض النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة واللاجئين لأشد المخاطر. كما تشير التقديرات إلى فقدان نحو 166 ألف فرد وظائفهم، وهو ما يعادل انخفاضاً في المداخيل قدره 168 مليون دولار.

المغرب

المتاجر الكبيرة تقلق بقّال الحي

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لم يكف أصحاب محلات البقالة في المغرب عن التعبير عن مخاوفهم من تراجع نشاطهم، في ظل انتشار المحلات التجارية العصرية الكبيرة والمتوسطة في الأحياء الشعبية. وجذبت تجارة السلع الغذائية في المغرب مستثمرين محليين وأجانب، حيث يتنافسون من أجل فتح محلات عصرية في الأحياء الشعبية، ما يشكل منافسة تثير مخاوف أصحاب محلات البقالة. ويشير رئيس جمعية لتجار السلع الغذائية، عبد الحميد باهي، إلى أن تجارة السلع الغذائية كانت تضم حوالي 1,8 مليون محل بقالة، ناهيك عن ألف محل من الأسواق التي تنعقد كل أسبوع، خاصة في الأرياف. ويؤكد باهي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن المساعي مازالت تبذل لدى وزارة الصناعة والتجارة من أجل تنظيم تجارة السلع الغذائية، بما يحمي محلات البقالة. ويشدد باهي الذي يتخوف من تراجع نشاط محلات البقالة، على ضرورة العمل على سن تشريع يفرض على المحلات التجارية الكبيرة أو المتوسط الالتزام بمسافة تتيح عدم مشاركتهم نفس الحيز الجغرافي مع محلات البقالة. ويعتبر أن تراجع محلات البقالة التي اعتادت على تقديم تسهيلات في السداد للأسر في الأحياء الشعبية وحتى تلك التي تقطن بها الطبقة الوسطى، سيؤثر سلبا على القدرة الشرائية لتلك الأسر، خاصة في فترات التضخم.

ويرى الكاتب العام للاتحاد العام للمقاولات والمهن، محمد الذهبي، أن التخوف يأتي من انتشار المحلات التجارة المتوسطة التابعة لشركات أجنبية ومحلية متوفرة على إمكانات مالية كبيرة، والتي أضحت تقتحم الأحياء الشعبية التي تنشط فيها محلات البقالة بكثيرة. ويذهب في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أنه إذا كانت محلات البقالة لا بديل عنها في حياة الأسر المغربية بالنظر لأنها تقوم بإسعافها، خاصة عبر تزويدها بالسلع وتأجيل السداد، إلا أنه ينبه إلى أن التحول الذي تعرفه التجارة يمكن أن ينعكس سلبا على إيراداتها. ويعتقد الذهبي أن البقال ما زال ملاذا للعديد من الأسر، التي قد تتسوق من المحلات التجارية الكبرى، لكنها تضطر عندما تنفد إيراداتها في الأيام الأخيرة من الشهر إلى اللجوء إليه كي يزودها بمواد غذائية، حيث تستفيد من تسهيلات في الدفع.

ولا تحدد آجال لاسترداد ما في ذمة الأسر تجاه البقال، وقد لا يتم الالتزام بها إذا ما حددت، حيث تقيد الديون المؤجلة في ذمة الأسر في «الدفتر» أو ما يعرف بـ«الكارني»، الذي يشتهر به البقال إلى أن تتحسن الأوضاع المالية للأسر التي يتعامل معها. ودأب المراقبون على تأكيد الدور الاجتماعي الذي يقوم به البقال في حياة الأسر المغربية، فهو يلعب في بعض الأحيان دور مصرفي عندما يقرض المال لبعض الأسر دون فوائد، ويؤتمن على مفاتيح المنازل.

وتجلى دوره، بشكل كبير، عندما لاذت به أسر إبان أزمة كوفيد، حيث قدم البقال السلع للأسر مقابل تسهيلات في السداد، بل إن حوالي 20% من الأسر صرحت في بحث أنجزته المندوبية السامية للتخطيط الحكومية حول تأثيرات كوفيد 19 على الالتزامات المالية للأسر، أنها لم تستطع أن تسدد ما في ذمتها تجاه البقال. ورغم الشكوى من زحف المحلات التجارية الكبرى، بما تشكله من منافسة شديدة للبقالين، إلا أن وزير الصناعة والتجارة رياض مزور، أكد عندما سئل حول هذا الموضوع بمجلس النواب، أن محلات البقالة الصغيرة تمثل 80% من مجمل التجارة في المملكة. ويشدد الوزير على الدور الاجتماعي الذي يقوم به البقال في حياة العديد من الأسر، مؤكدا أن 30% من الديون التي توجد في ذمة بعض عملاء البقالين لا علاقة لها بالمعاملات التجارية. وتعتبر وزارة الصناعة أن نسبة الـ30% من الديون تمثل فواتير الماء والكهرباء وحتى إيجار منازل التي يسددها أصحاب محلات البقالة نيابة عن الأسر إلى حين توفر سيولة لدى هذه الأخيرة التي تسدد ما في ذمتها تجاه الأسر.

محلات البقالة تقدم تسهيلات كبيرة في الدفع (بيرز ويت/Getty)

أخبار العرب

نصف دولار للبرميل مكاسب نفط عمان بالعقود الآجلة

أظهرت بيانات صادرة عن بورصة الخليج للسلع، أمس الأربعاء، ارتفاع سعر نفط عمان، تسليم شهر يناير/كانون الثاني القادم، بواقع نصف دولار للبرميل.

وأشارت البيانات الصادرة عن بورصة الخليج للسلع إلى أن سعر نفط عمان تسليم شهر يناير، بلغ 72,71 دولارا للبرميل، مقارنة بسعره أول من أمس الثلاثاء، عند 72,21 دولارا. وبلغ متوسط سعر نفط عمان بالعقود الآجلة تسليم شهر ديسمبر/كانون الأول المقبل 74,82 دولارا للبرميل، متوسط سعر نفط عمان بالعقود الآجلة تسليم شهر نوفمبر/تشرين الثاني 73,49 دولارا للبرميل.

وعالمياً، ارتفع سعر خام نايمكس الأميركي بالعقود الآجلة تسليم ديسمبر القادم. وارتفع سعر خام برنت تسليم يناير، بنسبة 0,64% ليصل إلى مستوى 73,78 دولارا للبرميل، بمكاسب 47 سنتًا للبرميل عن مستواه السابق.

مد امتياز الشركة القطرية لإدارة الموانئ

وافق مجلس الوزراء القطري خلال اجتماعه الأسبوعي أمس الأربعاء، برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون الدفاع سعود بن عبد الرحمن آل ثاني، على مشروع قانون بشأن مد الامتياز الممنوح للشركة القطرية لإدارة الموانئ، وعلى إحالته إلى مجلس الشورى. كما وافق مجلس الوزراء، من حيث المبدأ، على مشروع قرار أميري بإنشاء مكتب تنظيم المؤتمرات، ويأتي إعداد مشروع القرار ليحل المكتب محل اللجنة الدائمة لتنظيم المؤتمرات، وفق وكالة الأنباء القطرية. كما وافق مبدئيا على اقتراح وزير العمل بإنشاء جائزة قطر للتوطين في القطاع الخاص. ويأتي المقترح، في إطار القانون رقم (12) لسنة 2024 بشأن توطين الوظائف في القطاع الخاص، وإعمالا لما حددته الرؤية الشاملة للتنمية «رؤية قطر الوطنية 2030»، واستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (2024/ 2030) من أهداف وميادرات، ومنها: قوى عاملة جاهزة للمستقبل، وتمكين المواطنين وتأهيلهم للمنافسة في سوق العمل، وبهدف تشجيع المنافسة الإيجابية بين منشآت القطاع الخاص في مجال التوطين.

تقارير عربية

أسواق

«بريكس» غير قادرة على حل مشاكل مصر المالية

القاهرة ـ **عادل صبري**

آمال واسعة، وتحديات قاتلة يصعب تجاوزها، بين تجمّع لـ«شركاء متشاكسين»، لم يتحول بعد إلى كيان مؤسسي أو تحالف ذي معالم واضحة، تحققت غايته في تغيير النظام المالي العالمي النافذ منذ عام 1944، والحد من هيمنة «الدولار» على أسواق المال. هكذا خلص خبراء اقتصاد وسياسيون، شاركوا في مؤتمر «بريكس وآفاق التعاون الاقتصادي والثقافي»، بالمركز الثقافي الروسي في القاهرة، أفتتحه رئيس وزراء مصر الأسبق عصام شرف والسفير الروسي جورجي بورسينكو. استهدفت النخبة عبر جلسات موسعة، شارك فيها قادة عسكريون وأساتذة، بحث دور تكتل مجموعة «بريكس» الاقتصادي والاجتماعي والثقافي منذ إنشائه، وحتى توسعه أخيراً بضم مصر وإثيوبيا وإيران إلى مجموعته الأساسية التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين، وجنوب أفريقيا، مع التركيز على مدى استفادة مصر، من توجه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لإصدار عملة موحدة لـ«بريكس»، تفرض نظاماً اقتصادياً وعالمياً جديداً متعدد الأقطاب.

بعد مناقشة أكثر من 17 بحثاً اقتصادياً، واستعراض آراء عشرات المفكرين والتنفيذيين، خلص المؤتمر، الذي عقد منذ يومين، إلى نتائج معاكسة لتكتل «بريكس» الذي اختلف الخبراء حول طبيعته، واتفقوا على أنه ما زال تجمعاً دولياً يمثل نحو 50% من سكان الكرة الأرضية، نشأ لأهداف اقتصادية، يقفز به بعض مؤسسيه إلى أهداف سياسية، أكبر من قدراته، تجعله غير قادر على تغيير النظام المالي والنقدي العالمي، لكثرة الخلافات العميقة بين أعضائه، وتشرذمه جغرافياً، واختلاف الرؤى بين الدول، جعلت الأرجنتين تنسحب من عضويته أوضح وكيل أول وزارة التجارة والصناعة السابق سعيد عبد الخالق أنه رغم ارتفاع حجم الناتج الإجمالي لتجمع «بريكس» إلى نحو 25,8 تريليون دولار عام 2023، بزيادة 14,6 تريليون دولار عن عام 2012، التي شهدت توسعه دولياً، فإن الاستثمارات التي به تبلغ 355 مليار دولار، بما يوازي 22% من حجم الاستثمارات العالمية، تأتي أغلبها من الولايات المتحدة، وإنكلترا والبابان وألمانيا والصين، مشيراً إلى استحواذ بكين على 68% من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة «بريكس» تليها الهند وروسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا.

الجليه المصري يواصل تراجعه مقابل الدولار (فاضل داود/Getty)

أكد عبد الخالق أن «بريكس» لم تمتلك حتى الآن الوسائل التي يعوّل عليها المصريون في حل مشاكلهم المستعصية، خصوصاً المرتبطة بحل أزمة المياه مع إثيوبيا أو علاج الخلافات الحدودية بين السعودية والإمارات من جهة وإيران، مؤكدا ضرورة امتلاك الإنتاج الكافي لحل مشاكلها المالية المستعصية وأوراق الضغط التي تدفع بها في وجه الأطراف المتنازعة على مصالحها، وعدم التعويل على «بريكس» في الأزمات. أشار عبد الخالق إلى أن اهتمام «بريكس» بقضايا الأمن الغذائي والطاقة، لا بد أن يكتمل بتحقيق الأمن المائي، ليصبّ في مصالح الدول، وخصوصاً مصر التي دخلت في مرحلة «الشحّ المائي»، مع ضرورة تصعيد أهمية الأمن التكنولوجي والصناعي، الذي تتميز به الصين والهند وروسيا، دون غيرها من دول المجموعة، والذي أصبح من أهم أعمدة الأمن القومي للدول.

بيّن الخبير الاقتصادي أن عضوية مصر في «بريكس» لم تأتِ بنتائج جيدة للاقتصاد، مشيراً إلى أن زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر ودول المجموعة، منذ التحاقها بعضويتها في يناير/ كانون الثاني 2024، في ميزان قدّره جهاز الإحصاء الحكومي بنحو 30,2 مليار دولار، حتى نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ارتفعت الصادرات من 3,5 مليارات إلى 3,7 مليارات دولار، بينما زادت الواردات من 2,3 مليار إلى 24 مليار دولار بنسبة 17%، بما يدفع إلى زيادة العجز الصافي بين الصادرات والواردات، دون أن يشارك في فتح أبواق جديدة أو حل قضية الدفع بعملات بديلة للدولار، في وقت تعاني فيه من أزمة العملة الصعبة.

تطرّق عبد الخالق إلى عدم قدرة «بريكس» على حل الخلافات بين مصر وإثيوبيا، في أزمة سد النهضة، مطالباً الحكومة بأن تمتلك الأدوات والأوراق التي تجبر إثيوبيا على حل مشكلة المياه، بما يضمن لمصر أمنها المائي والغذائي. من جانبه، قال مساعد وزير الخارجية السابق رؤوف سعد، إن الصورة الذهنية لتجمع «بريكس» تتيح له إلى تدقيق المفاهيم وتحديدها، وتحديد آلية لحل النزاعات بين دول المجموعة، قائمة على مبادئ الحوار ووضع محفزات للتبادل التجاري، بدلاً من الصدام. وأوضح أن الدعوى بمواجهة العملة الأميركية وفك الارتباط بين الدولار وأسعار النفط، لإنهاء «البترو-دولار» وراء إحجام السعودية عن قبول عضوية «بريكس» حتى الآن، وسيزيد الأمر تعقيداً بعد وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، واعتباره المساس بالدولار تحدياً للنظام المالي الذي يريد فرضه عالمياً، ويمسّ الأمن القومي الأميركي، وخطراً سيؤدي إلى تحويل نظام التجارة العالمي، بما يدعم رؤيته للخروج على العولمة وفرض حمائية تجارية وجمركية مضرة بالجميع.

يشير سعد إلى أن أهمية بحث تجمع «بريكس» توسيع اتفاقات التجارة الحرة بين الدول الأعضاء، أفضل من التوجه نحو توحيد العملة، والصدام مع «الدولار» الذي لن يسفر عن نتيجة، وسيؤدي إلى توسيع الخلافات بين دول المجموعة التي يرتبط بعضها بالمصالح الغربية، مثل الهند ودول الخليج، مؤكداً أن القضاء على هيمنة الدولار ستعود بالضرر على دول «بريكس»، لأنه ما زال يمثل 80% من حجم التعاملات النقدية والمعاملات الدولية.

مشاريع

الصين تفتح آفاقاً للطاقة الجديدة خليجياً

مسقط ـ **كريم رمضان**

تتأهب الصين لكي تلعب دورا أكبر في تطوير مشاريع الطاقة المتجددة في دول الخليج، خاصة بعدما استحوذ صندوق طريق الحرير الصيني على 49% من أسهم شركة «أكوا باور»، التي تعد واحدة من أكبر الشركات في مجال الطاقة المتجددة في السعودية. وتوفر البنوك الصينية جزءا كبيرا من تمويل مشاريع الطاقة المتجددة في المنطقة، حيث تشارك خمسة من أصل ثمانية بنوك دولية في تمويل مشروع مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية، ما يدعم تنويع الاقتصاد في كل من السعودية والإمارات، عبر تقليل الاعتماد على النفط، وفقا لما أورده تقرير نشرته البوابة الرسمية لحكومة مقاطعة فوجيان في الصين في 25 مايو/أيار الماضي. ومن شأن تعزيز تقرير نشره موقع «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية» في 20 مايو/أيار الماضي. لكن هكذا تطور في العلاقات بين الصين ودول الخليج يثير شكوكا حول ما إذا كانت دول مجلس التعاون قادرة على تحقيق التوازن في علاقاتها مع الصين، التي تثير قلق الولايات المتحدة وحلفائها التقليديين، حسب تقدير نشره المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI)، في 18 يونيو الماضي.

في هذا الإطار، يشير عميد كلية إدارة الأعمال في الجامعة الأميركية للتكنولوجيا في لبنان، بيار الخوري، لـ«العربي الجديد»، إلى أن الصين رائدة عالميًا في تقنيات الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح، بينما تعتمد دول الخليج بشكل كبير على النفط والغاز، لكنها بدأت في تعزيز استثماراتها في مجال الطاقة المتجددة لتحقيق تنويع اقتصادي وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، ولذا فإن مشاريع مثل محطة الظفرة للطاقة الشمسية في الإمارات، ومشاريع مماثلة في السعودية ضمن رؤية 2030، تُظهر دور الصين كشريك رئيسي في تطوير البنية التحتية للطاقة النظيفة. ويوضح الخوري أن مبادرة «الحزام والطريق» عززت وجود الاستثمارات الصينية في الموانئ والطرق والقطاعات اللوجستية في الخليج، وهذه المشاريع تسهم في ربط المنطقة بالأسواق الآسيوية والأوروبية، مما يعزز دور الخليج كمحور تجاري عالمي. وإزاء ذلك، فإن التعاون مع الصين يوفر لدول الخليج خيارات اقتصادية وسياسية بديلة عن الاعتماد التقليدي على الغرب، خاصة الولايات المتحدة. كما أن التركيز على الاستثمار في الطاقة المتجددة والبنية التحتية يعزز من استقلالية الاقتصاد الخليجي، حيث يمكن لهذه المشاريع أن تقلل من الاعتماد على تصدير النفط والغاز كمصدر رئيسي للدخل وتخلق مصادر دخل مستدامة على المدى البعيد، كما تساهم في بناء قدرات تقنية وصناعية محلية، حسب الخوري.

ويضيف: كما أن دول الخليج تمتلك صناديق سيادية ضخمة تمكّنها من تمويل المشاريع الكبرى بالشراكة مع الصين، ولأن الخليج يُعد نقطة وصل استراتيجية بين آسيا وأوروبا، فإن ذلك يعزز جاذبية المنطقة للاستثمارات الصينية ضمن مبادرة الحزام والطريق. ويخلص الخوري إلى أن الاستثمارات الصينية تمثل فرصة واعدة لدول الخليج، لتحقيق تنويع اقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. في السياق، يشير أستاذ الاقتصاد في جامعة نيس الفرنسية، الآن صفا، لـ«العربي الجديد»، إلى أن دول الخليج تتمتع بإمكانات واعدة في مجال الطاقة المتجددة، خاصة الشمسية، نظرا لظروفها المناخية وكمية الإشعاع الشمسي في المنطقة، التي تتيح إنتاج كميات هائلة من الطاقة.

وفيما يتعلق بالطاقة الهوائية، يرى صفا أن إمكانات إنتاجها في منطقة الخليج محدودة مقارنة بالطاقة الشمسية، ويضيف أن هناك نقاشا حول الطاقة النووية كخيار ثالث للطاقة المتجددة، رغم عدم وجود توجه قوي نحوها حاليا، لكنها قد تسهم مستقبلاً في تلبية احتياجات دول الخليج المتزايدة من الطاقة.

وحول التعاون مع الصين في هذا المجال، يوضح الخبير الاقتصادي أن الأمر يختلف عن التعاون السابق مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية. فبينما ساهمت الشركات الغربية في إنتاج مختلف أنواع الطاقة، تتميز الصين بقدرتها في مجال الطاقة الشمسية وتصنيع المواد الأولية اللازمة لها، مما يجعل دول الخليج تتجه إلى استيراد هذه المواد لإنتاج الكهرباء. وينوه صفا إلى إمكانية تحقيق دول الخليج الاستقلالية في تصنيع المواد اللازمة لإنتاج الكهرباء، ويضرب مثالاً بالمفاعلات النووية، مشيرا إلى أن الاستقلالية تعني القدرة على تصنيع اليورانيوم وبناء المفاعلات وتصدير الطاقة، وهو ما لا تمتلكه سوى دول محدودة في العالم. وفي مجال الطاقة الشمسية، يشير أستاذ الاقتصاد بجامعة نيس إلى إمكانية إنشاء مصانع في دول الخليج، رغم أن تكلفتها قد تكون أعلى مما تقدمه الصين، ويقترح تعاونا مع الصين لنقل التكنولوجيا وإنشاء مصانع محلية، مما يعود بالنفع على دول الخليج.

ارتفاع السيولة في الكويت

ارتفعت السيولة المحلية في الكويت خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول 2024 بنسبة 3,22% على أساس سنوي.

ووفق النشرة النقدية الصادرة عن بنك الكويت المركزي أمس الأربعاء، سجّل عرض النقد 2 (السيولة المحلية) في الشهر الماضي 40,57 مليار دينار، مقابل 39,3 مليار دينار في أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

وقياساً بمستواها في شهر سبتمبر/ أيلول 2024 البالغ 40,48 مليار دينار، فقد ارتفعت السيولة المحلية بنحو 0,24%.

يُذكر أن عرض النقد بمفهومه الواسع يشمل كلاً من: النقود الجارية، والحسابات، وودائع الأجل، وحسابات التوفير.

وبلغت قيمة النقد المتداول في الكويت خلال أكتوبر/ تشرين الأول الماضي 1,88 مليار دينار، بانخفاض 4,17% عن مستواه في الشهر ذاته من العام المنصرم.

أخبار العالم

الصين تبقي على أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير

ظل سعر الفائدة الرئيسي على القروض لمدة عام واحد في الصين، وهو سعر إقراض قياسي قائم على السوق، عند 3,1% أمس الأربعاء، ليبقى دون تغيير عن الشهر السابق. كما ظل سعر الفائدة الرئيسي على القروض لأكثر من خمس سنوات، والذي يبني عليه العديد من المقرضين أسعار الرهن العقاري الخاصة بهم، دون تغيير عن القراءة السابقة البالغة 3,6%، وفقاً للمركز الوطني للتمويل بين البنوك، في شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. خفضت الصين سعر الفائدة الرئيسي على القروض لمدة عام واحد إلى 3,1% من 3,35% سابقاً، بينما خفضت سعر الفائدة الرئيسي على القروض لأكثر من خمس سنوات إلى 3,6% من 3,85% سابقاً.

توقعات بنمو الاقتصاد الكوري بنسبة 2%

قال فريق من صندوق النقد الدولي أمس إن اقتصاد كوريا الجنوبية من المتوقع أن ينمو بنسبة 2% العام المقبل، مشيراً إلى حالة عدم اليقين المتزايدة. ويمثل أحدث التوقعات انخفاضاً بنسبة 0,2 نقطة مئوية عن التوقعات السابقة التي قدمها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في أكتوبر/ تشرين الأول. جرى الإعلان عن الرقم الأخير بعد أن قام فريق صندوق النقد الدولي، بقيادة رئيس البعثات الكورية، راهول أناند، بزيارة استمرت أسبوعين إلى كوريا الجنوبية لحضور اجتماع سنوي مع وزارة المالية وبنك كوريا والمؤسسات الأخرى ذات الصلة لمناقشة اقتصاد البلاد وتدابير السياسة ذات الصلة. وقال أناند في بيانه: «من المتوقع أن يتوسع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2% في عام 2025 مع اقتراب الاقتصاد من نموه المحتمل وإغلاق فجوة الناتج».

مال وسياسة

نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية تقريراً موسعاً عن خطة وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، القائمة على هدم اقتصاد الضفة الغربية

تدمير اقتصاد الضفة

وزير مالية إسرائيل يخطط لتهجير الفلسطينيين

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

«بالنسبة إلى وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، فإن الحملة لتدمير الاقتصاد الفلسطيني، مرحلة ضرورية في خطته المعلنة للضم والطرد، ولكن هل سيطلق العنان لانتفاضة جديدة في الضفة الغربية؟»، سؤال طرحته صحيفة «هآرتس» العبرية في تقرير موسع نشرته، الثلاثاء، يشرح مساعي حكومة بنيامين نتنياهو لهدم اقتصاد الضفة الغربية، ودفع سكانها نحو الهجرة في مقابل توسيع الاستيطان. و«عندما يندلع جحيم في الأراضي المحتلة بالضفة الغربية، فإن السابع من أكتوبر/تشرين الأول سيبدو وكأنه نزهة في الحديقة. فهناك كمية هائلة من الأسلحة هنا، وحياة العرب واليهود متشابكة»، هذه وجهة نظر أحد الصناعيين الفلسطينيين بشأن اقتصاد الضفة الغربية، وخطوات وزير المالية بتسلئيل سموتريتش ضدها وضد حكومة السلطة الفلسطينية.

إن كل هذا مدروس بعناية شديدة، وفق الصحيفة الإسرائيلية، بتشجيع من نتنياهو، «باعتباره المرحلة الأولى من خطة ضم الضفة الغربية وإغراقها بالإسرائيليين اليهود. وسيُشجَّع الفلسطينيون هناك على الهجرة، وسيصبح الباقون منهم سكاناً لإسرائيل الكبرى الممتدة من النهر إلى البحر من دون حق التصويت». وعندما يفكر أغلب الإسرائيليين في سموتريتش، وفق هآرتس، فإن أول ما يتبادر إلى أذهانهم أنه وزير مالية فاشل، وهذا صحيح، فإسرائيل في حالة ركود، وأسعار الفائدة في ارتفاع. فضلاً عن ذلك، ليس من الواضح ما إذا كانت موازنة 2025 ستُمرَّر، والمجتمعات غير المنتجة مثل المتدينين المتشددين تنهب الخزائن العامة، وخفضت وكالات التصنيف الائتماني تصنيف البلاد بدرجتين أو ثلاث درجات. وأخيراً، يتخلى المستثمرون الأجانب عن السندات الإسرائيلية. ولكن بالنسبة إلى سموتريتش، الذي تقلّ نسبة تأييد حزبه في استطلاعات الرأي كثيراً عن نسبة الـ 3,25%، فإنّ وزارة المالية ليست سوى أداة ووظيفة ثانية له. ووظيفته الحقيقية، بحسب هآرتس، التي يتصرف فيها بحزم وفقاً لخطة مفصلة، تدمير اقتصاد السلطة الفلسطينية، وتمهيد الطريق لضم فعلي. لا شك في أن نيّات سموتريتش واضحة. فعلى النقيض من غيره من الساسة اليمينيين، وخصوصاً نتنياهو الذي يتوخى الحذر في أقواله، أوضح سموتريتش رؤيته للضفة الغربية عدة مرات. ففي يونيو/حزيران، نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريراً عن تصريحات أدلى بها في مستوطنة في الضفة الغربية، في تجمع حاشد لحزبه، الصهيونية الدينية. وفي البؤرة الاستيطانية، ناقش سموتريتش الخطوات التي اتخذها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ضمّ الضفة الغربية بحكم الأمر الواقع، كما قال. وستُنقل جميع أنشطة الاستيطان وإدارة الأراضي من الجيش إلى الإدارات الحكومية المدنية الخاضعة لسيطرته. في إبريل/نيسان، عيّن سموتريتش روث نائبةً لرئيس الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية، ليكون أول شخص مدني يتولى هذا المنصب على الإطلاق. ومن خلال هذه الآلية، يخطط سموتريتش للموافقة على بناء عشرات المستوطنات الجديدة وجلب نصف مليون مستوطن آخر إلى الضفة الغربية، ما يرفع العدد الإجمالي إلى مليون مستوطن، وفق الصحيفة الإسرائيلية.

لكنّ نقل اليهود إلى الضفة الغربية وإعداد المنازل والطرق لهم ليس سوى جزء واحد من الخطة. أما الجزء الأكثر خطورة، والذي يقول المنتقدون إنه قد يؤدي إلى تكرار سيناريو السابع من أكتوبر/تشرين الأول، فهو تدمير السلطة الفلسطينية واقتصادها، تؤكد الصحيفة الإسرائيلية. ولتحقيق هذه الغاية، بدأ سموتريتش بالفعل في ضرب أهدافه: ميزانية السلطة الفلسطينية، والنظام المالي، وسوق العمل، وشبكة الكهرباء والمياه، فضلاً عن قطاعات النقل والبناء والعقارات. وهذه ليست سوى قائمة جزئية. لقد تضرر اقتصاد الضفة الغربية بشدة منذ اندلاع الحرب قبل ثلاثة عشر شهراً. كذلك لحقت أضرار بالغة بالضفة الغربية نتيجة للتدمير الكامل لاقتصاد غزة، الذي كان يشكل قبل الحرب نحو خمس الاقتصاد الفلسطيني. وفي الشهر الماضي، وللمرة الأولى خلال الحرب، أصدر البنك الدولي والأمم المتحدة، فضلاً عن السلطات المالية الفلسطينية، تقييمات أولية حول عمق الأزمة. وقال إنه في الضفة الغربية انكمش الاقتصاد بنسبة 25%، «حيث شهدت قطاعات التجارة والخدمات والبناء والتصنيع أكبر انخفاض». وقد استخدم البنك الدولي مصطلح «السقوط الحر»، وقال إن «فجوة التمويل لدى السلطة الفلسطينية من المتوقع أن تصل إلى 1,86 مليار دولار في عام 2024، وهو ما يزيد على ضعف فجوة عام 2023، ما قد يفرض مخاطر مرتفعة لحدوث فشل منهجي، وبخاصة التأثير في تقديم الخدمات العامة». لكن قد يكون تقييم البنك الدولي متفائلاً للغاية. إذ يقدّر رجل أعمال فلسطيني في حديث مع هآرتس، استناداً إلى تجربته الشخصية وتصريحات أصدقائه، أن اقتصاد الضفة الغربية أصبح أصغر بنحو 50% على الأقل من حجمه قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023.

في حين أن انهيار اقتصاد غزة هو نتيجة للحرب ضد حماس، فإن اقتصاد الضفة الغربية يتدهور بسبب سياسة الحكومة الإسرائيلية، بحسب هآرتس، وزارة المالية التي يرأسها سموتريتش لا تحوّل أموال الضرائب التي تجمعها للفلسطينيين، وهو المبلغ الذي يشكل أكثر من 60% من عائدات السلطة الفلسطينية. وامتنع سموتريتش عن تقديم الأموال اللازمة للخدمات، بما في ذلك الكهرباء والمياه. والسبب وراء ذلك سياسي؛ فعندما اشتكت السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة بشأن تصرفات إسرائيل في غزة، احتجز سموتريتش المزيد من الأموال. وفي هذا العام انتظر سموتريتش حتى شهر يونيو/حزيران لإنهاء التجميد الكامل للتحويلات المالية للبنوك الفلسطينية. ووفقاً للبنك الدولي، كانت إسرائيل قبل الحرب تحتجز 200 مليون شيكل (53 مليون دولار) من أموال السلطة الفلسطينية كل شهر، ولكن منذ شهر يونيو/حزيران بلغ هذا الرقم نحو 500 مليون شيكل، الأمر الذي أدى إلى خفض عائدات الضرائب للسلطة الفلسطينية بنحو 50%. وإذا أضيف إلى ذلك 150 ألف فلسطيني كانوا يعملون في إسرائيل حتى بداية الحرب وأصبحوا عاطلين عن العمل، بخاصة في قطاع البناء، فضلاً عن التخفيضات في رواتب الحكومة ومعاشات التقاعد، وكذا ركود قطاع الأعمال إلى حد كبير، فمن السهل رؤية لماذا ينهار الاقتصاد.

جنود إسرائيليون في نابلس، 12 نوفمبر 2024 (Getty)

> امتنع سموتريتش عن تقديم الأموال اللازمة للكهرباء والمياه

الزر النووي المالي

وفقاً لاتفاقيات أوسلو لا تستطيع البنوك الفلسطينية العمل خارج إسرائيل إلا من خلال بنكين إسرائيليين، هما هبوعليم وديسكونت، اللذين يطالبان بضمانة من وزارة المالية، خوفاً من دعاوى محتملة بالتحريض على الإرهاب. وكان هذا التهديد يتجدد تلقائياً، ولكن سموتريتش أدرك أنه يستطيع القضاء على المالية الفلسطينية بعدم تجديد هذه الضمانة. ويخاف الغرب من الانقاذ الذي سيكلّفهم مليارات الدولارات.

كبار المستهلكين الأتراك بلا دعم للكهرباء والغاز

تتجه الحكومة التركية في فبراير 2025 إلى إلغاء دعم فواتير الكهرباء والغاز عن كبار المستهلكين من أفراد ومؤسسات

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تتزايد المخاوف في تركيا من ارتفاع أسعار الكهرباء والغاز، في شباط/فبراير المقبل، كما أعلنت الحكومة التركية، لتضاف الفواتير إلى تكاليف المعيشة وأسعار المنتجات التي قفزت أكثر من 100% خلال عام، بسبب عدم قدرة الحكومة على تخفيض التضخم دون عتبة 48,58% المسجل في شهر أكتوبر الماضي، واستمرار تراجع سعر صرف الليرة التي كسرت حاجز الـ34,7 مقابل الدولار، الأربعاء. وبحسب ما نشرته تركيا في الجريدة الرسمية قبل أيام، من المقرر أن تشهد فواتير الكهرباء والغاز الطبيعي مرحلة سعرية جديدة، تطاول المستهلكين الذين يستخدمون كميات عالية من الكهرباء، حيث سيتم فرض التكاليف الفعلية على الفواتير التي تتجاوز 417 كيلوواط/ ساعة، أي ما يعادل 1,050 ليرة. ومن المتوقع أن يتأثر بهذا التغيير حوالي 1,2 مليون مشترك. يقول وزير الطاقة والموارد الطبيعية، ألب أرسلان بيرقدار، إن الحكومة تعمل على رفع الدعم عن أسعار الكهرباء للمشتركين ذوي الاستهلاك العالي في المنازل، مما يعني أن هؤلاء المشتركين سيدفعون السعر الحقيقي المكتوب في فواتير الكهرباء في تركيا بعد شهر فبراير 2025. مشيراً خلال لقاء مع الصحافيين قبل اجتماع المجموعة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية قبل أيام، إلى وجود نحو 40 مليون مشترك منزلي في تركيا، 3% منهم، أي نحو 1,2 مليون مشترك، سيتأثرون بهذا التغيير. وبالطبع، ستكون هناك استثناءات للمساجد ودور العبادة، وسيستمر قطاع الصناعة في الاستفادة من الاستثناءات.

وكانت هيئة تنظيم الطاقة التركية (EPDK) في تركيا قد رفعت سعر الكهرباء مرتين، خلال عامين، الأولى في الأول من تموز العام الماضي بنسبة 30% على أسعار الكهرباء المنزلية، وبالنسبة للقطاع الصناعي والتجاري العام والخاص، تصل الزيادة إلى 38% للشرائح الدنيا، و20% للشرائح العليا. والرفع الثاني طاول الكهرباء والغاز المنزلي في يونيو من العام الجاري، وكان بنسبة 20% للمنازل، بينما زادت النسبة إلى 50% للقطاع الصناعي «20,4%، و47,6% لشركات الإنتاج الصناعي الصغيرة والمتوسطة، و50,8% للمستخدمين الصناعيين الكبار».

ويرى المحلل التركي باكير أتاجان أن رفع الأسعار كان بسبب زيادة أسعار الطاقة عالمياً، مبيناً أن بلاده تستورد معظم احتياجاتها من النفط والغاز بفاتورة تزيد عن 50 مليار دولار سنوياً. ولكن أتاجان يضيف لـ«العربي الجديد» أن الرفع المقبل في فبراير «مختلف»، وهو بمثابة بيع الكهرباء بالسعر الحقيقي لكبار المستهلكين، بمعنى تراجع الدولة عن دعم هؤلاء، وذلك سيحقق عائداً للخزينة يعوّض، بعض الشيء، تكاليف استيراد الطاقة وإنتاجها. وحول أثر زيادة أسعار الكهرباء والغاز على أسعار المنتجات الاستهلاكية، يشير المحلل التركي إلى أن الأثر سيكون محدوداً، لأن قطاع الزراعة مستثنى من الرفع، كما ستستمر تركيا في دعم الإنتاج الصناعي، عبر رفع سقف الدعم للمستخدمين الصناعيين في القطاعين العام والخاص عند 15 ألف كيلووات/ ساعة سنوياً، مؤكداً أن رفع الأسعار المقبل هو إلغاء الدعم الحكومي عن كبار مستهلكي الكهرباء في القطاعين السكني والتجاري، أكثر ما هو موجه للقطاعات الإنتاجية.

بدوره، يقول المحلل التركي علاء الدين شنكولر إن توجه تركيا، منذ العام الماضي، إلى زيادة الجباية عبر زيادة نسبة الضرائب، يشير إلى نهج الحكومة وطريقة الوزير محمد شيمشك الذي يسعى لزيادة موارد الخزينة العامة، ولو على حساب المستهلكين والقطاعات الإنتاجية. ويلفت شنكولر لـ«العربي الجديد» إلى أنه من حق الدولة أن تزيد العائدات والموارد، ولكن من دون أن ترهق المكلفين ومن دون أن تنعكس الضرائب وأسعار مكونات الإنتاج، وفي مقدمتها حوامل الطاقة على أسعار السلع والمنتجات الاستهلاكية، لأن دخل المستهلك التركي، بالكاد، يسد تكاليف المعيشة، وفي حال انعكست أسعار الطاقة على تكاليف الإنتاج فمن الطبيعي أن يزيد الصناعي والتاجر الأسعار، ليكون المستهلك هو الحلقة الأضعف ومن يدفع فاتورة رفع الأسعار.

وحول ما يقال عن أن تركيا بدأت، بشكل تدريجي، تطبق وصفات ونصائح صندوق النقد والبنك الدوليين، بعد أن عادت للاقتراض العام الماضي من البنك الدولي، لم يستبعد المحلل التركي ذلك، لأن أهم شروط تلك المؤسسات لزيادة حصة الدول ومنح القروض، هو سحب الدعم وتعويم الأسعار والتخلي عن سياسات التوظيف.

> فاتورة استيراد تركيا من النفط والغاز تبلغ 50 مليار دولار سنوياً

سوق في إسطنبول، 11 يونيو 2024 (Getty)

اليونانيون إلى الشارع مجدداً

أثينا ـ **العربي الجديد**

شهدت اليونان إضراباً عاماً ضخماً الأربعاء أدى إلى توقف السفن وتعطل خدمات السكك الحديدية والحافلات في أنحاء البلاد فيما خرج آلاف العمال في مسيرة في أثينا للمطالبة بتحسين الأجور ومستويات المعيشة. انضم الأطباء والمعلمون والبنائون وعمال النقل من أكبر نقابات القطاعين الخاص والعام في اليونان إلى الإضراب، الذي بدا جزئيا بسبب التأثير المستمر لأزمة الديون اليونانية في الفترة من 2009 إلى 2018 وارتفاع تكاليف المعيشة.

وأعاد الإضراب ذكريات التحركات الواسعة التي شهدتها اليونان خلال أزمة الديون، التي استدعت عملية إنقاذ من جانب الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي أدت إلى فرض شروط قاسية أضرت بالطبقات الفقيرة والمتوسطة بشكل حاد. وشهد العديد من اليونانيين خفض أجورهم ومعاشاتهم التقاعدية في مقابل عمليات الإنقاذ تلك والتي وصلت قيمتها إلى 280 مليار يورو (297 مليار دولار) وقلصت ربع الناتج الاقتصادي اليوناني ودفعت البلاد تقريبا إلى الخروج من منطقة اليورو. وقال ستراتيس دونياس، وهو موظف في المحكمة انضم إلى المسيرة في أثينا لوكالة «رويترز»: «في كل مرة نذهب فيها إلى السوبر ماركت وفي كل مرة تأتينا فواتير الكهرباء، نتعرض لنوبات قلبية صغيرة. نريد إجراءات حقيقية ضد ارتفاع الأسعار». وتجمع المتظاهرون في ساحة سينتاغما في وسط أثينا وهتفوا «حقوق العمال هي القانون» ولوحوا بلافتات كتب عليها «إضراب عام ضد ارتفاع الأسعار»، انتعش الاقتصاد اليوناني منذ أزمة الديون، لكن الرواتب أقل من المتوسط الأوروبي، كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو من بين الأدنى في الاتحاد الأوروبي، في حين ارتفعت تكلفة السلع بشكل كبير. رفّعت حكومة رئيس الوزراء كيرياكوس ميتسوتاكيس من يمين الوسط الحد الأدنى للأجور الشهرية الإجمالية أربع مرات منذ توليها السلطة في عام 2019، إلى 830 يورو، ووعدت برفعه إلى 950 يورو بحلول عام 2027. كما زادت المعاشات التقاعدية. لكن اليونانيين يقولون إن هذه الزيادات ليست كافية لأن تكاليف الطاقة والغذاء والإسكان لا تزال تتجاوز الزيادات في الرواتب والمعاشات التقاعدية. وقال المتقاعد جيورجوس سكيادوتيس لرويترز «اليوم نطالب الحكومة بإعادة ما أخذته منا هي والحكومات السابقة خلال العقد الماضي. لقد انخفضت قدرتنا الشرائية بنسبة 50%، والتضخم يؤثر على كل شيء». ألقت نقابة عمال القطاع الخاص في اليونان، والتي تمثل نحو 2,5 مليون عامل، اللوم على «احتكارات القلة» في الممارسات المتضافرة التي تقول إنها تستمر في رفع تكلفة السلع الأساسية. واعترف ميتسوتاكيس يوم الاثنين بوجود مجال للتحسين فيما يتعلق بالأجور ومستويات المعيشة وكرر دعوته للاتحاد الأوروبي للمساعدة في سد التناقضات في أسعار الطاقة في الاتحاد.

وفي إبريل/ نيسان 2010 بدأت أزمة الدين الحكومي في اليونان التي وصلت إلى حد الإفلاس والتخلف عن السداد، وهددت الأزمة اليونانية استقرار منطقة اليورو وطرحت فكرة خروج اليونان من المنطقة الاقتصادية، إلا أن أوروبا قررت في نهاية المطاف تقديم المساعدة إلى اليونان مقابل تنفيذها لإصلاحات اقتصادية وإجراءات تقشف تهدف إلى خفض العجز بالموازنة العامة.

> يشكو المحتجون من ارتفاع الأسعار وتناقص قدرتهم الشرائية

محطة باصات في اليونان، 20 نوفمبر 2024 (فرانس برس)

رؤية

مآلات سياسة ترامب الاقتصادية أميركياً وعربياً

جواد العناني

دعونا نلخص بنظرة اقتصادية كلية الآثار المتوقعة لسياسة الرئيس المنتخب دونالد ترامب على الاقتصاد الأميركي. ومن ثَمَّ نسعى لقراءة آثار تلك الآثار الأميركية على الاقتصاد العالمي وبعض الاقتصادات العربية. وحسب ما يتناوله الخبراء الاقتصاديون سواء من يعمل من هؤلاء أساتذة في كبار الجامعات، أو مستشارين في كبار المؤسسات الاقتصادية العالمية، وبحسب ما أعلنه الرئيس ترامب نفسه إبان حملته الانتخابية، دعونا نرَ ما الحصيلة التي سنخرج بها.

أولاً: إن سياسة ترامب تدعو إلى التخلص من العمالة غير الشرعية التي تسللت إلى الولايات المتحدة، وإلى فكرة الحد من تلك الهجرة. والهدف من ذلك هو توفير فرص العمل للأميركيين. ولقد كان من أسباب نجاح سياسة الرئيس بايدن للحد من معدلات التضخم في سوق العمل هو فتح باب الهجرة، مما وضع سقفاً على ارتفاع الأجور في الوقت الذي نادت فيه نقابات العمال بضرورة رفعها، لأن مستوى تكاليف المعيشة الذي ارتفع إبان فترة كوفيد-19 ومن بعدها حرب أوكرانيا، أضر بالعمال. ولذلك فإن سياسة ترامب بمنع الهجرة ستؤدي حُكماً إلى رفع الأجور، وزيادة كلف الإنتاج على الاقتصاد الأميركي. وهذه ستشكل ضغطاً مقصوداً على مستوى الأسعار.

ثانياً: أما بالنسبة للموازنة، فإن الرئيس الأميركي المنتخب يريد أن يحفز الاقتصاد عن طريق برنامج موسع لخفض الضرائب على أرباح الشركات بنسبة قد تصل إلى عشر نقاط مئوية. وأن يمنح الشركات التي تقرر إعادة مصانعها إلى الولايات المتحدة خفضاً بنسبة تصل إلى 15%. ويريد كذلك إلغاء الضرائب على مصادر الدخل غير الأساسية مثل الوقت الإضافي والبقشيش وغيرها. وحتى يعوض بعضاً من هذه الخسائر، فسيقوم برفع نسبة الجمارك على المستوردات من الصين بنسب قد تصل إلى 60%. ومن أوروبا بنسب ما بين 10% و20%. ومن المكسيك إن لم تتجاوب مع متطلباته والتعاون معه في منع الهجرة غير المشروعة بنسبة يهدد أن يوصلها إلى 100%. وإذا قيّمنا مقدار الإيرادات التي ستخسرها الحكومة بسبب إعفاءاته الضريبية (على الدخل والأرباح) فإنها ستفوق كثيراً مقدار الإيرادات التي سيكسبها من رفع التعرفة الجمركية على المستوردات. والأهم من ذلك أن الأغنياء، هم الذين سيحصلون على النصيب الأوفر من الإعفاءات مقابل الإعفاءات على الوقت الإضافي والبقشيش والتي لا يخضع معظم أصحابها للضريبة المباشرة أصلاً، أو أنهم يدفعون نسباً منخفضة، مما يجعل فائدتهم من التخفيضات المقترحة قليلة.

ويقول الاقتصاديون إن هذه السياسات ربما تساهم في زيادة فرص العمل داخل الولايات المتحدة، ولكنها كلها تعتمد على سياسة «التمويل بالعجز في الموازنة»، أو ما يسمى باللغة الإنجليزية (DEFICIT FINANCING)، والذي يحقق الفوائد في المدى القصير لدولة تطبع العملة متى تشاء. ولكن في المدى الطويل فإن هذه السياسة تضخمية. وهكذا فإن الفوائد التي ستجنيها الشركات الإنتاجية من هذه السياسات ستملي مستقبلاً على البنك الفيدرالي الاحتياطي رفع أسعار الفائدة، مما يسبب خسائر للمستثمرين في الأسواق المالية والبورصات، مثل البنوك، والشركات المالية، وصناديق التحوط، أو ما يسمى HEDGE FUNDS ولذلك، فإن التضخم وضغوطه سوف تزداد.

ثالثاً: من أجل التحكم في أسعار النفط، سيقوم الرئيس الأميركي المنتخب بالسماح بمد الأنابيب والتوسع في الاستكشاف واستخراج النفط الذي اعتبر متناقضاً مع الاتفاقات البيئية والمناخية التي قام الرئيس بعدم المشاركة فيها أو بالخروج منها. فهل سيقوم في الوقت نفسه بالتقليل من الاستيراد، أم بالدخول مصدراً للنفط؟ ولكنه في المقابل، يريد أن يفرض عقوبات اقتصادية إضافية على إيران وفنزويلا وصادراتهما النفطية، وربما على روسيا، ما قد يكون له أثر على رفع سعر النفط من ناحية، وزيادة التهريب للنفط من هذه الدول. وإذا تماسكت مجموعة (OPEC+) وقللت إنتاجها، فسيؤدي ذلك إلى زيادة أسعار النفط داخل الولايات المتحدة وخارجها.

رابعاً: إذا كانت الضغوط الناجمة عن عجز الموازنة وسوق العمل، وأسواق المال تشد الأمور نحو مزيد من التضخم الناتج عن زيادة التكاليف وارتفاع الطلب في المدى القصير داخل السوق الحقيقي (السلع والخدمات) فإن المواطن الأميركي سيلمس هذه الآثار التضخمية، ولكنه في العام الأول قد لا يجد أنها مرتفعة إلا إذا أحدثت بعض الخلل في الأداء الاقتصادي.

ويرصد بعض الاقتصاديين الخلل الممكن في الأمور التالية:

أولاً: إن ارتفاع الأجور قد يجعل الرغبة لدى المنتجين أعلى باتجاه استخدام الذكاء الاصطناعي، ما سيخلق طلباً على بعض المهن الحقيقية عالية المستوى، ولكنه سيحدث إخلالاً مكان العمالة الإنسانية AUTOMATION، أو استبدال الإنسان بالروبوتس.

ثانياً: إن نجاح السياسة الأميركية الجديدة، خاصة المالية، يعتمد إلى حد كبير على نجاح السياسة النقدية في الحفاظ على سعر تبادل الدولار قوياً بفعل قوة الطلب عليه، إما للتبادل، أو كمخزون آمن للقيمة. ولكن إذا بدأت بعض الدول تدريجياً بالتخوف من أن سياسات ترامب قد تؤدي إلى رفع نسبة التضخم. وحتى إن بعض الاقتصاديين يخشون من عودة ظاهرة الكساد التضخمي، كما حصل مع رفع أسعار النفط في سبعينيات القرن الماضي. أقول إن بعض الدول، والحالة هذه، ستركز أكثر على البحث عن ملاذات استثمارية آمنة كالذهب. وبعض الدول بدأت تتخلى في تعاملاتها عن استخدام الدولار مقياساً للقيمة، أو وسيلة للتبادل وتسديد الالتزامات. إذا بدأ الشك يتغلغل في صمود الدولار، فإن هذا سيؤدي إلى خلخلة كبيرة في قدرة الولايات المتحدة على تبني سياسة التوسع في الدين العام، وإلى نجاعة سياساتها في استخدام التمويل بالعجز لتصحيح الاقتصاد أو إعادة هيكلته.

ثالثاً: إن الاحتمالية من أن تحصل مواجهة بين إدارة الرئيس ترامب القادمة ورغبتها في إبقاء سعر الفائدة متدنياً ربما تصطدم بإصرار بنك الاحتياط الفيدرالي على استخدام سعر الفائدة وسيلة ناجحة للحد من التضخم. في هذه الحالة، فإن مثل هذا الصراع والتناقض بين السياسة المالية والسياسة النقدية ستزداد وتيرته حدة، وقد تثير الفزع لدى المستثمرين، وخاصة صناديق التقاعد، التي تشكّل أحد المصادر الأساسية للاستثمار في الأسواق المالية.